



مخطات نقاش

القطاع التربوي في لبنان هو الحلقة القاطع لجموعة مسارات سياسية واقتصادية واجتماعية. في حين تطورت مؤسسات التعليم الخاص على حساب التعليم الرسمي، مما زال بالإمكان اعتماد رؤية إصلاحية شاملة، وذلك في إطار استراتيجية وطنية بمشاركة فاعليات المجتمع كافة، تساهم في إحداث نقلة نوعية في بنية هذا القطاع.

التعليم ما قبل الجامعي

هي لجان

نحو استراتيجية وطنية

التعليم ما قبل الجامعي في لبنان:

نحو استراتيجية وطنية

التعليم ما قبل الجامعي في لبنان:

نحو استراتيجية وطنية

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for
Studies and Documentation



مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

حلقات نقاش : سلسلة غير دورية تتضمن وقائع الندوات والحلقات التي يعقدها المركز وتُعنى بمقاربة قضايا استراتيجية ومسائل إيمائية مختلفة .

عنوان الندوة : التعليم ما قبل الجامعي في لبنان :

نحو استراتيجية وطنية

عُقدت الحلقة بتاريخ ٣٠ / ١١ / ٢٠١٠ ، ألقى كلمة الافتتاح فيها رئيس المركز السيد عبد الحليم فضل الله وأدارها د . محمد طي ، وشارك فيها عددٌ من الباحثين والخبراء المختصين .

المحاضر : د . عدنان الأمين .

تحرير : الأستاذ رشيد أسعد .

صادر عن : المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق .

تاريخ النشر : آذار ٢٠١١ الموافق ربيع الأول ١٤٣٢ هـ .

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العدد : الرابع

الطبعة : الأولى

القياس : ٢١ × ١٤

العنوان : بئر حسن - خلف الفانترزي وورلد

أوتوتسترد الأسد - بناية الإئماء غروب - الطابق الأول

هاتف : ٠١ / ٨٣٦٦١٠

فاكس : ٠١ / ٨٣٦٦١١

خليوي : ٠٣ / ٨٣٣٤٣٨

البريد الإلكتروني :

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

ثبت المحتويات

- ٧ تقديم
- ٩ التعليم العام في لبنان: القضايا الاستراتيجية
- ١٠ أولاً: الفرص الدراسية
- ١٢ ثانياً: نوعية التعليم
- ١٤ ثالثاً: الإدماج الاجتماعي
- ١٧ رابعاً: إدارة الشأن التربوي
- ١٩ ملاحظات في المنهج والمضمون
- ٢٣ الوثيقة ودور وزارة التربية
- ٢٧ زيادة في الخطط وتراجع في التعليم
- ٣١ إنتاج الطالب المعلّب والمصنّف
- ٣٣ كلفة عالية وإنتاج متدنٍ
- ٣٥ الاستفادة من الخاص بدل تهميشه
- ٣٧ حوار ونقاش

تقديم

يعدّ القطاع التربوي في أي بلد من البلدان من أهم القطاعات الحيوية ، التي تستأثر باهتمام صانعي السياسة والمخطّطين الاستراتيجيين أولاً ، وكل فئات وحتى أفراد المجتمع ثانياً .

فالقطاع التربوي هو القطاع الذي يهتم بإعداد الإنسان صانع كل سياسة وكل تنمية ، وهدفها في آن . من هنا فهو نقطة تقاطع مجالات ومسارات متعدّدة ومتنوّعة تنمويّة اقتصادية اجتماعيّة سياسيّة قانونيّة ، لذا نرى الأمم ترفع القطاع التربوي إلى رأس سلم الأولويات الوطنية ، وإذا كنا في لبنان نريد أن نحقق نهضة اقتصادية مستدامة متوازنة ، وتطوراً اجتماعياً وثقافياً أصيلاً وحقيقياً ، فعلينا أن نولي هذا القطاع الأهمية التي يستحقها ، على أساس أن يستهدف :

أولاً : لا القضاء على التفاوت الاجتماعي والاقتصادي فحسب ، بل القضاء على التفاوت في التعليم والإعداد البشري بين المناطق من جهة ، وبين شرائح المجتمع المختلفة من جهة أخرى ، الأمر الذي يحقق المساواة الفعلية وتكافؤ الفرص أمام الجميع .

ثانياً : مواكبة التطور على الصعيد التكنولوجي والتقني ، وأيضاً على صعيد المفاهيم الإنسانية والعدالة الاجتماعية والحقوق الوطنية في المجالات الاجتماعية

والاقتصادية وفي ميادين التنمية البديلة والحريات العامة بمفهومها الحركي المتطور .

ثالثاً : الإسهام في الجهود الدولية في مجالات التقدم الإنساني على صعيد ثورة المعلومات أو في مجالات الحفاظ على حياة الإنسان وتأمين رفاهه وتطوره وغير ذلك من المجالات الرائدة في ميادين العلوم الراهنة .

كل هذا لا يمكن تأمينه إلا ببناء أجيال من الناشئة تتمتع بالكفاءة في مجالات البحث المختلفة ، وبالعقلية النقدية التي لا تستسلم للأفكار والمعطيات القائمة والوافدة ، ولا تتقبلها إلا بعد أن تدرسها وتنقدها ، وتخلصها من شوائبها ، وتطورها .

إننا في هذه الندوة نركّز على التعليم ما قبل الجامعي ، لأنه هو المرحلة الأساسية لتهيئة الإنسان للمراحل اللاحقة ، سواء في مجالات التعليم الأكاديمي أو المهني أو المجالات الأخرى المختلفة ، في حين أن التعليم الجامعي يبدأ من حيث ينتهي التعليم الأساسي ، ويهيئ الطالب لسوق العمل أو لمهام علمية متقدمة ، لكن بعد أن يكون تمّ تكوينه واكتشفت إمكاناته وقدراته وقابلياته في المرحلة السابقة .

إن هذه الندوة تحاول الإجابة على سؤال : أي قطاع تربوي نريد؟ ولأي سياسة اجتماعية بالمعنى الشامل؟ فتحدّد الرؤيا العامة ، تاركة التفاصيل لمن يريد أن يصنع السياسات العملية في مجالات التربية والتعليم في لبنان .

التعليم العام في لبنان:

القضايا الاستراتيجية*

قبل الخوض في الاستراتيجيات ، لابدّ من التذكير أن التعليم ما قبل الجامعي يشمل التعليم العام والتعليم المهني . ويشمل التعليم العام مرحلتي الأساس والثانوي . وقد وضع المركز التربوي للبحوث والإنماء أوّل استراتيجية حول التعليم العام في لبنان عام ٢٠٠٠ ، كما وضعت الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية واللجنة الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في لبنان آخر استراتيجية عام ٢٠٠٧ حيث رُفعت إلى مجلس الوزراء كوثيقة للمصادقة عليها ، لكنها لم تصدر رسمياً إلى الآن .

وتضيء هذه الورقة على أهم النقاط التي وردت في الوثيقة حول التعليم العام (ما قبل الجامعي) في لبنان ، حيث تمّ التركيز على أربع قضايا رئيسية والاعتماد على منهج تشخيص المشاكل ومن ثم وضع الرؤية المناسبة للعلاج .

* ملخص الورقة الأساسية في حلقة النقاش للدكتور عدنان الأمين (أستاذ جامعي).

أولاً: الفرص الدراسية

رياض الأطفال

ما زالت نسبة كبيرة من أطفال الفئة العمرية ٣-٥ سنوات خارج الروضات ، لاسيما الذين هم في سن الثالثة أو من ذوي الاحتياجات الخاصة . ولا يوفر التعليم الرسمي فرصاً كافية للإلتحاق بالروضات .

التعليم الأساسي

يكاد الإلتحاق بالمرحلة الابتدائية من التعليم الأساسي يصل إلى حدّ الإشباع (٩٧٪) ، لكن مع الانتقال إلى الحلقة الثالثة (المتوسطة سابقاً) تنخفض النسبة إلى (٦٨, ٥)٪ ويلاحظ تدنّي نسبة المسجّلين في التعليم الأساسي الرسمي (٣٧٪) . وهناك مشكلات جدية في المتابعة الدراسية ، تظهر من خلال ارتفاع معدلات الإعادة والتأخر والتسرّب التي تظهر بأقوى حالاتها في الصفين الرابع والسابع . كما تُسجل فروقات بين القطاعين الرسمي والخاصّ ، لصالح الخاصّ ، وفروقات في فرص النجاح في الامتحانات الرسمية بين هذين القطاعين وأيضاً لصالح الخاصّ . من جانب آخر ، لا يوفّر النظام التعليمي تدابير كافية للعناية بذوي الاحتياجات (الموهوبين والمعاقين) من حيث توفير المستلزمات والموارد التربوية ، المادية والبشرية ، المطلوبة لتمكينهم من تنمية قدراتهم المتنوعة ودمجهم مع أقرانهم .

التعليم الثانوي

التعليم الثانوي متوافر بصورة مقبولة ، إذ يلتحق به نصف من هم من الفئة العمرية ١٥-١٧ ، لكن معدلات الإلتحاق به ما زالت أقل من النسب المسجّلة

في الدول المتقدمة . كما أن اللاتكافؤ في الالتحاق طفيف بين الجنسين ، ويميل لصالح الإناث . وترتفع نسبة التأخر إلى أقصاها (٦ , ٤٢٪) في الصف الثالث مقارنة مع الصفين الأول (٣٤٪) والثاني (٣٣٪) . أمّا اللاتكافؤ في المتابعة (بمعنى التأخر الدراسي) فهو طفيف بين الجنسين ، ويميل لصالح الإناث . أما فرص النجاح في الامتحانات الرسمية الثانوية فتميل بقوة لصالح القطاع الخاصّ وهذا مرتبط بتفاوت التحصيل التعليمي وارتفاع معدّل التأخر في القطاع الرسمي . ومن جانب آخر ، لا يزال التعليم الثانوي مقسماً إلى مسارات منفصلة ، ما بين التعليم العام والتعليم المهني والتقني من جهة ، وما بين فروع وتخصّصات كل من هذين المسارين من جهة ثانية . وهذه الهيكلية تحدّ من الحراك الأكاديمي بين مختلف الفروع والمسارات .

حصّة التعليم الرسمي

أدت الأوضاع السياسية في البلاد والسياسات الحكومية الفعلية بعد اتفاق الطائف إلى تثبيت تناقص الثقة بالتعليم الرسمي . وقد شاركت جميع القوى السياسية ، داخل الحكومات وخارجها في إنتاج هذا الواقع .

وتشير النسب التالية إلى هذا التناقص :

* ١٩٥٠ - ٥١ : ٣٩, ٥٪

* ١٩٦٠ - ٦١ : ٣٩, ٢٪

* ١٩٧٠ - ٧١ : ٣٦, ٦٪

* ١٩٨٠ - ٨١ : ٤٠, ٢٪

* ١٩٩١ - ٩٢ : ٣٢, ٦٪

* ٢٠٠٩ - ١٠ : ٣٠, ١٪

الرؤية

يجب أن يكون التعليم متاحاً للفئة العمرية ٣-٥ ، على أن يكون التعليم الرسمي في متناول أطفال هذه الفئة العمرية ، وأن يكون التعليم الأساسي إلزامياً حتى عمر ١٥ سنة ، على أن يكون التعليم الرسمي في متناول الجميع بمن فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة ، وأن يوفر فرصاً متكافئة في الالتحاق والمتابعة الدراسية والنجاح . كما يجب أن يكون التعليم الثانوي (العام والتقني) متوافراً وبصورة متكافئة ، في الالتحاق والمتابعة والنجاح ، ويؤمّن لمرتابه فرص الاختيار بين التخصصات الأكاديمية والمهنية على أساس التوجيه الموضوعي والإرشاد التربوي من أجل تحقيق أفضل لخياراتهم التربوية والمهنية .

ثانياً: نوعية التعليم

إن المناهج الجديدة على الرغم من أنها شكّلت نقلة نوعية مقارنة بالمناهج السابقة ، إلا أن هناك خللاً قائماً يتمثل بعدم التوافق الكلي بين الأهداف العامة والخاصة وأهداف المراحل ، وكثافة المحتوى قياساً إلى عدد أسابيع التدريس الفعلية ، وعدم اتساق بين أهداف المناهج ونظام التقييم ، وعدم تمكن التلامذة من اللغة الأجنبية ، ما انعكس سلباً على اكتساب كفايات الرياضيات والعلوم .

إن خطوة إعداد الكتب المدرسية لجميع المراحل يساهم في تأمين الكتاب المدرسي الوطني للجميع . غير أنه لا يوجد حالياً مرجعية مستقلة للرقابة على الكتب المدرسية وتقييمها بناءً على معايير محدّدة مسبقاً .

وبالرغم من أن المناهج الجديدة قد أكدت على اعتبار المتعلم محور العملية التعليمية - التعلمية ، وعلى اعتماد الطرق الناشطة في التعليم ، يشير الواقع

المدرسي إلى غلبة أساليب التعليم التي محورها المعلم ، وإلى خلل في المناخ المدرسي يتمثل في ضعف العلاقات بين الطلبة والمعلمين والإدارة والأهل .

إن النواتج التعلیمیة متدنّية في اللغات والرياضيات والعلوم مقارنة مع الكفايات المطلوبة وقياساً إلى المعايير العالمية . كما إن مساهمة التعليم العام في لبنان في نشر واستخدام ثقافة المعلومات والاتصالات محدودة .

من جانب آخر ، لا تستهدف المناهج أو طرق التدريس أو الأنشطة المرافقة بشكل كاف تنمية مهارات التعلم مدى الحياة والتفكير النقدي والتفكير الأخلاقي ضمن المادة الواحدة أو عبر المواد ، والاتجاهات المرتبطة بها . ويوجد نقص في الثقافة العامة في المناهج كما يوجد نقص في مجال التربية الفنيّة (موسيقى ، فن تشكيلي ، مسرح) والأنشطة اللاّمنهجية .

ويواجه التعليم الأساسي الرسمي مشكلات جدية في مؤهلات معلّميه لجهة النسبة العالية لحملة الشهادات الثانوية وما دون ، وفي عدم تحديد آلية التعاقد مع معلمين من حملة الإجازات ، وفي عدم الخضوع لأي إعداد تربوي . ويواجه التعليم الثانوي الرسمي أيضاً مشكلات جدية في مؤهلات معلّميه لجهة الاستمرار في التعاقد مع أساتذة التعليم الثانوي من حملة الإجازات من دون إعداد تربوي ، ولجهة تعيين أساتذة التعليم الثانوي المتعاقدين في الملاك بعد دورة «إعداد تربوي» قصيرة .

وفي هذا السياق ، يبرز السؤال التالي :

كيف وصل عدد المتعاقدين في التعليم الرسمي إلى ١٢ ألفاً خلال السنوات الماضية؟ وكيف انحصرت مباريات التعيين بالمتعاقدين؟ وكيف يجري فيه تعيين الراسبين في المباريات؟ لقد دعمت جميع القوى السياسية هذا الاتجاه وشاركت في ذلك الإدارات والرّباطات . إن لبنان هو البلد الوحيد في العالم

العربي والوحيد ربما في العالم الذي لا يشترط القانون فيه تعيين معلمين من خريجي مراكز ومعاهد إعداد المعلمين أو من حملة الشهادات الجامعية التربوية .

الرؤية

إنّ أيّ عملية إصلاحية في نوعية التعليم يجب أن تراعي ما يلي :

* تعليم أساسي وثنائي ذو نوعية جيدة في مناهجه ومؤسساته ونواتجه ، يتوافق مع المعايير الوطنية ومع المقاييس العالمية .

* تعليم عالي ذو نوعية جيدة في مناهجه ومؤسساته ونواتجه ، يتوافق مع المعايير الوطنية ومع المقاييس العالمية .

* تعليم موجه نحو تنمية المعارف والمواقف والمهارات الخاصة من خلال معالجة المعلومات والاستخدام المجدي لتقنية المعلومات والاتصالات .

* تعليم يكون ثقافة عامة لدى الأفراد ، ويزودهم بمهارات التعلم مدى الحياة ولا سيما مهارات التفكير النقدي والتفكير الأخلاقي .

ثالثاً: الإندماج الاجتماعي

الانتماء الوطني

ثمة ضعف في دور المدرسة في بناء الانتماء الوطني ، يتمثل في ثلاثة أشكال على الأقل :

١- ضعف التّوليف ما بين الهوية الوطنية وغيرها من المصطلحات ذات العلاقة كالانفتاح الثقافي والتنوع والهويات الطائفية والعيش المشترك .

٢- عدم إنجاز الأبعاد التاريخية والجغرافية والسياسية للهوية في حد أدنى من التوافق .

٣- التباین ما بین المدارس ، وما بین الكتاب المدرسي وما يقوله المعلم في موضوع التنشئة الوطنية .

التنشئة المدنية

ثمة ضعف في دور المدرسة في التنشئة المدنية ، يتخذ أشكال عدة منها :

- ١- ضعف الجوانب المهارية والتطبيقية في المناهج .
- ٢- عدم تواصل المدرسة مع المجتمع المحلي .
- ٣- جمود الأنظمة الداخلية للمدارس ، مما يؤدي إلى ضعف المكتسبات التي يوفرها التعليم للطلبة في الموضوع المدني .

كما يوجد تقصير في دور التعليم في تنمية الشراكة الإنسانية ، بالرغم من تغطية المناهج لعدة محاور تتعلق بالقيم التي تنادي بها المواثيق الدولية والإنسانية والمواضيع المرتبطة بالقضايا العالمية البيئية والإنسانية .

الاختلاط الاجتماعي

لقد تقلصت مساحات الاختلاط الاجتماعي في التعليم في لبنان خلال السنوات الأخيرة على مستوى التركيب الطلابي للمدارس والجامعات . وتتخذ المشكلة أقصى أهميتها في الجامعة اللبنانية والتعليم الرسمي عموماً . فهناك غياب شبه كامل لاتحادات الطلاب بما في ذلك اتحاد طلاب الجامعة اللبنانية الذي كان قائماً قبل الحرب الأهلية ، كما باتت مجالس الطلاب للفروع متجانسة طائفيًا . إلا أن الإختلاط الاجتماعي يتحقق على مستوى روابط الأساتذة الجامعيين والثانويين والمعلمين واتحادات المدارس الخاصة .

التفاعل

يوقر التعليم في لبنان فرصاً محدودة للتفاعل بين مؤسّساته وطلابه ومعلّميه . ويتجلّى ذلك في الدورات التّدريبية والأنشطة التي يخضع لها المعلمون ، حيث أن البرامج المشتركة بين المدارس والأنشطة اللامنهجية قليلة ، داخل المدرسة وبالاتصال مع مدارس أخرى ، وخاصة في المدارس الرسمية . كما أن الأنشطة المهنية التفاعلية بين المعلمين محدودة .

ويوفر التعليم في لبنان فرصاً لاكتساب المعارف والقيم اللازمة للعيش المشترك ، إلا أنه يفتقر إلى الممارسات والأعمال المدرسية والأنشطة اللاصفية التي تحولها إلى مهارات وسلوكيات .

نموذج

أجريت مؤخراً (٢٠٠٨) دراسة على مستوى معارف ومهارات طلبة الصف التّاسع في لبنان ، أي بعد ثماني سنوات على تطبيق المنهج الجديد ، وذلك بالمقارنة مع ٢٨ بلداً نفذت فيها الدراسة نفسها .

وبيّنت هذه الدراسة ما يلي :

* إن المعارف المدنية لطلبة لبنان ضعيفة نسبياً مقارنة بزملائهم في الدول الـ ٢٨ . فعند توزيع هذه الدول في ثلاث مجموعات (ضعيف ومتوسط وعال) ، جاء لبنان في طليعة البلدان ذات الأداء الضعيف في المحتوى المعرفي (أي أفضل المجموعة الضعيفة) .

* إن إنجاز الطلبة في لبنان في المهارات المعرفية كان أدنى من إنجازهم في المحتوى المعرفي . فقد جاء لبنان في أواخر المجموعة الضعيفة في المهارات المعرفية . ما يعني أن طلبة لبنان قد «يعرفون» المفاهيم المدنية لكنهم لا يمتلكون مهاراتها الأدائية .

الرؤية

يجب على التعليم في لبنان أن ينمي المواطنة في أبعادها الثلاثة : الإلتماء الوطني ، والمشاركة المدنية ، والشراكة الإنسانية . وأن يساهم في التماسك الاجتماعي ، ويزود مرتاديه بالمعارف والقيم والمهارات اللازمة للعيش المشترك في مجتمع متنوع . كما على التعليم أن يساهم في الحراك الاجتماعي ، أفقياً ما بين أجزاء المجتمع الجغرافية ، وعمودياً ما بين الشرائح الاجتماعية . وأن يساهم في الإدماج الاجتماعي للمتسرّبين وللمهمّشين داخل المدرسة ، وفي الوقاية من التهميش الاجتماعي .

رابعاً: إدارة الشأن التربوي

لم تنجز وزارة التربية والتعليم العالي وضع الأطر التي تسمح لها بإدارة فعّالة للتعليم في لبنان . وتشمل هذه الأطر السياسات والاستراتيجيات والخطط ، المعايير والمواصفات ، الأنظمة المناسبة للرصد والمراقبة ، ضمان الجودة ، أساليب دعم التعاون داخل المجتمع التربوي ، وبينه وبين مؤسّسات المجتمع الأخرى .

كما لا تتواءم الإدارة الحالية للوزارة ، من حيث بنيتها ومن حيث طاقتها البشري مع الدور التأسيري للتعليم في لبنان . ذلك بالرغم من أن وزارة التربية شهدت تجارب تشاركية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني ، إلا أن هذا التّشارك لم يتحوّل إلى نظام واضح ومقنون لاتخاذ القرارات على المستوى التربوي الوطني .

ويشكو تسيير الشأن التربوي من التّشتت في المهام وغياب التنسيق ، والأساليب التقليدية في العمل وعدم مواكبة التطورات التربوية في لبنان

والتطورات المعاصرة في عالم الإدارة التربوية ، وتعمل الوزارة على إقامة أنظمة لإدارة المعلومات بغرض مكننة الوزارة .

وتعاني وحدات وزارة التربية والتعليم العالي من نقص كمّي ونوعي في الموارد البشرية المتخصصة وذات الخبرة في مجالات عمل الوزارة ووظائفها . وما زالت الإدارة التربوية مركزية الطابع ، من دون شراكة فاعلة مع المجتمع المحلي ، وتتصف بالحصريّة ، بحيث لا تعطى إدارات المدارس صلاحيات ملائمة لإدارة الشؤون المتعلقة بالمجتمع المحلي .

لم تطوّر الدولة إلى اليوم رؤية تربوية تعطى فيها المدرسة الرسمية الصلاحيات اللازمة التي تؤمن ديناميّتها الخاصة في العمل والتطوير . ولا يضمّ الطاقم التربوي اختصاصات تغطي الأدوار التربوية التي تحتاجها المدرسة . كما يوجد تقصير من قبل الوزارة في رعاية الشّأن العام في التعليم الخاصّ بما يتفق مع روحية الدّستور اللبناني . وتشكو إدارة الدولة لشؤون التعليم الرسمي من ضعف في إدارة مواردها البشرية والمالية والمادية . ولا توفر الهيكلية القائمة نظماً أو أطراً حديثة للتحليل الاقتصادي وترشيد الإنفاق وإدارة الموارد المالية . حيث يشكو القطاع الرسمي في لبنان من تعدّد مصادر الإنفاق وصعوبة قياس العلاقة ما بين مدخلات التعليم وعائداته . لكل هذه الاعتبارات أصبحت فاتورة التعليم في لبنان من الأعلى في العالم .

الرؤية

- ل علاج مشكلة الإدارة التربوية ، يجب الوصول إلى :
- * إدارة استراتيجية منتظمة تؤمن رفع فعالية القطاع .
- * إدارة رشيدة ودينامية للموارد البشرية والمادية .
- * إدارة مالية تهدف إلى تحسين النوعية ، وتعتمد مبدأ ترشيد الإنفاق .

ملاحظات في المنهج والمضمون*

في المنهج:

إن أي نقاش موضوعي مفيد ، لوثيقة ما وبمعزل عن موضوعها يجب أن يبدأ بمقدمة توضح كيفية إنتاج الوثيقة : المنهج أو المناهج التي استخدمت ، والمعطيات التي جرى الاستناد إليها ، وأشكال التحقق من النتائج التي تضمنتها ، وتاريخ إنجازها ، والجهة المسؤولة علمياً عنها وأحياناً الشخص أو الأشخاص الذين أداروا العمل ، وإلى أمور أخرى . هذه المتطلبات المنهجية ضرورية لاستكمال الإطار المعرفي والعلمي للوثيقة المعنية وجعل نقاشها بالتالي أمراً متاحاً ومستنداً إلى قاعدة معطيات واضحة .

في المنهج أيضاً هناك في غير مكان من الدراسة إحالة إلى مقارنة ببلدان أخرى ، ولكننا لا نجد فعلياً في كل الحالات أية مقارنة أو أية بيانات أو أرقام تدعم وجهة النظر المطروحة . وحين تغيب البيانات والأرقام فما الذي يتبقى من المقارنة؟ وبإل أين وجه المقارنة في الأساس أو الفائدة منها؟

وفي المنهج أيضاً ، غلب على مواقع كثيرة من النص ، وبخاصة الخلاصات ، قدر من الغموض وعدم التحديد حيناً ، والمبالغة وإطلاق الأحكام العامة واصطناع تقسيمات حادة بل وإنشائية مفرطة أحياناً أخرى . وهو ما لا

* تعقيب د. محمد شيا على الورقة الأساسية (عميد معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية سابقاً).

يخدم الجدوى العلمية المتوخاة من الدراسة والتي غدت أو ستغدو «استراتيجية وطنية» .

وفي المنهج ، أخيراً ، كان من الأفضل لو جرى عرض ومن ثم مناقشة التعليم ما قبل الجامعي الأكاديمي من جهة والتقني المهني من جهة ثانية ، كلاً على حدة ، وعدم افتراض التشابه في المشكلات والتحديات والحلول أو المعالجات بالتالي . أما الجزء الذي يخص الجامعة اللبنانية فكان من الأفضل أن يُترك لهيئات الجامعة ومجالسها الأكاديمية والعلمية والنقابية ، وأن لا يكون جزءاً من استراتيجية وزارة التربية . فهي جامعة مستقلة وفق القانون ٦٧ / ٧٥ ، ولا تمتلك وزارة التربية أكثر من سلطة الوصاية المعنوية عليها .

في المضمون:

من حق المتابع أو المعني أن يسأل بعد أن يفرغ من قراءة الوثيقة : ما الجديد الحقلّي والميداني والإحصائي الذي جاءت به الوثيقة ولم يكن منشوراً أو معروفاً من قبل؟ ليس الهدف التقليل من صدقيّة العرض الوصفي الذي حملته الوثيقة ولكن كان يجب التطرق أكثر من ذلك إلى تفاصيل إحصائية لم تُلاحظ حتى الآن ، مثلاً : الإحصاءات المتعلقة بالتعليم الخاص المجاني والأوضاع البائسة التي يعيشها ١٣٥ ألف تلميذ في هذا التعليم ، حيث لا يدرى أحد إذا كانوا يداومون أم لا ، ماذا يتعلمون ، ما مؤهلات معلمهم ، وإلى من تذهب المليارات التي تُنفق على هذا الجزء المجهول تقريباً في النظام التعليمي اللبناني؟

كما كان يجب التطرق إلى فئة محدّدة من المدارس الخاصّة في لبنان ، هي الفئة التي تتبع في تراخيصها لجمعيات أو لهيئات أو لإرساليات أو بعثات دينية . فهناك عناصر غامضة تتعلّق بهذه الفئة يجب إيضاحها : هل هي مدارس دينية أم أهلية أم مدنية؟ وهل هي مدارس ربحية؟ أو لا تبتغي الربح؟

ومن يختار إدارتها ، وكيف تُدار؟ وهل تخضع لرقابة وزارة التربية الوطنية أم لا؟ وهل تلتزم المناهج المقررة من وزارة التربية الوطنية أم لا؟ إلى غير ذلك من الأسئلة المتعلقة بهذه الفئة من المدارس التي باتت تستقطب عدداً كبيراً من الناشئة اللبنانية (أين الإحصاء المتعلق بذلك!) ، وتمارس دوراً بالغ التأثير في تربية هذه الناشئة وتوجيهها الوجهة التي ترتأي أو تريد . هذا الجانب - على خطورته - غاب كلياً عن الوثيقة أو الدراسة أو الاستراتيجية موضوع النقاش . كما غاب ذكر أو نقاش مكونات أو جوانب أخرى كثيرة من هذا الجزء من الواقع التربوي اللبناني الراهن ، وكيف يجري الاستنساب والاقتطاع والضّم في محتوى المنهاج ولغة التدريس ونوع التربية والتنشئة الجارية في التعليم الخاص من دون رقيب أو حسيب .

هذا الغياب أو الثغرة ، تركت الباب مفتوحاً لثغرة أخرى أشد خطورة بكثير وهي دور هذا النوع من النظام التربوي وليس فقط التعليمي ، وفي حلقات ما قبل الجامعة على وجه الدقة ، في قيام النظام الطائفي السياسي اللبناني على وجه التحديد ، وفي توفير أسباب استمراره وإعادة إنتاجه منذ مطلع ما سمّي بالانتداب الفرنسي قبل تسعين سنة وإلى اليوم .

لقد اشتدّ عود النّافخين في عود الانقسامات الطائفية اللبنانية على نحو غير مسبق ، وسلاحهم الأساسي نوع التربية - لا التعليم - التي يجري زرعها في وعي ولاوعي الناشئة اللبنانية ، بداية في مرحلة الروضات ، ثم في مرحلة التعليم الأساسي من التعليم الأكاديمي على وجه الدقة - لافي التعليم التقني أو الجامعي . هاتان المرحلتان ، وما يجري فيهما ، هو ما يجب أن يكون موضوع مراقبة ومتابعة وتصحيح في أي دور مرجو لوزارة التربية ، وما عدا ذلك فلا خلاف عليه .

الوثيقة ودور وزارة التربية*

إن عملية الإصلاح التربوي هي عملية مستمرة تحتاج للوقت لكي تثمر مفاعيلها ، وهي عملية تتطلب مشاركة جميع فعاليات البلد من أحزاب سياسية وقوى مجتمع مدني معنية بتطوير القطاع التربوي .

بداية وعلى مستوى المدرسة الرسمية ، تشير النسب المئوية إلى ضعف إقبال طلاب لبنان على هذه المدرسة ، كما يفتقر الطلاب فيها إلى المعارف والمهارات والمفاهيم الوطنية والاجتماعية التي وُضعت ضمن المنهاج .

إنها مشكلة معقدة وتعود أسبابها إلى المعلم ومدير المدرسة والمجتمع وإلى عدم فعالية الإدارة التربوية المركزية . لكن هناك نقطة إيجابية تمّت في نيسان ٢٠١٠ وتمثّل في إقرار مجلس الوزراء للمحاور الأساسية وللإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم وإن كانت هذه الإستراتيجية لم تُقر وفقاً للوثيقة التي قدمتها الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية .

في المحور الأول المتعلق بتكافؤ الفرص وتوفير فرص التعليم ، هناك نقص كبير في عدد المقاعد الدراسية في مرحلة رياض الأطفال في المدارس الرسمية . وبالتالي انطلقت الوزارة بمجموعة من الخطوات أولها إصدار مرسوم يثبت

* تعقيب د. مازن الخطيب على الورقة الأساسية (مستشار وزير التربية).

مرحلة رياض الأطفال بثلاث سنوات ، ثم وضعت دراسة لتجهيز عدد كبير من مدارس رياض الأطفال (حوالي ٢٠٠) بالتجهيزات المطلوبة وفق الفنيات المعتمدة . وهناك سعي لتأمين التمويل بشكل أساسي عبر هبات مقدمة لوزارة التربية والتعليم العالي .

وفي مجال آخر مرتبط بموضوع الجودة ونوعية التعليم ، إنتهى المركز التربوي من إعادة النظر في مناهج الروضة وتمت الموافقة على المناهج المطورة في عهد الوزيرة بهية الحريري . كما دعا المركز التربوي مؤخراً للمشاركة في ورشة تأليف الكتب التي ستعتمد المناهج المطورة لمرحلة الروضة .

في مجال جودة ونوعية التعليم ، يعرف الجميع الأساليب التي اعتمدت خلال فترة الحرب وما بعدها لتوظيف المعلمين في المدارس الرسمية . كان يتم ذلك على أساس الوساطة والمحسوبيات في أحيان كثيرة ووفق الحاجة في أحيان أقل . والكل ساهم بهذا التردّي وبهذه الممارسة من دون استثناء . ولغاية الآن لا توجد مناعة لدى الإدارات الرسمية للوقوف بوجه التدخلات الخارجية ذات الطابع الحزبي أو السياسي أو الطائفي أو المذهبي أو العائلي أو العشائري أو إلخ . . . لذلك لم يكن من الممكن في وقت من الأوقات اللجوء إلى تعيين معلمين وفق أسس وقواعد علمية صارمة ودقيقة .

اليوم إننا أمام واقع أن المعلمين يحتاجون إلى التدريب والتأهيل وأن عملية التدريب هذه تحتاج لمراجعة وتقييم . في هذا المجال تعدّ وزارة التربية أسس جديدة لتأهيل المعلمين ، ولقانون جديد لتأمين وظائف إدارية وتربوية مساندة في المدارس الرسمية . كما تتجه لإصدار نظام داخلي جديد للمدارس الرسمية وإعادة النظر بالهيكلية التنظيمية لها على نحو يعطي دوراً أكبر للمدير وللإدارة في العملية التربوية والتعليمية . كما بدأت الوزارة بالتعاون مع المركز التربوي

ضمن برنامج أعدّ مع الفرنسيين بوضع نظام لتقييم أداء المديرين على أمل الوصول إلى تقييم أداء جميع العاملين في المدرسة الرسمية .

على صعيد الاندماج الاجتماعي ، يلعب كل الفرقاء على الساحة اللبنانية دوراً سلبياً بتجميع المعلمين ضمن مناطقهم الطائفية . فإذا كان المعلم من طائفة معينة يقول أنه يفضل البقاء هنا وإذا كان من طائفة ثانية يقول أنه يفضل البقاء في المنطقة الثانية . ليست المسألة مسألة مسافات إنما مسألة انتماءات طائفية وكأن هناك رفض لثقافة أو طريقة حياة الآخر . وما زالت التدخلات قائمة وبشكل كبير على صعيد المناقلات . ولو تمّت هذه المناقلات على أساس الحاجة لتحقيق نوع من الاختلاط والانصهار بين الناس .

بالنسبة إلى المدارس الخاصّة ، فهل هي تقوم بتأمين الاندماج الاجتماعي لتلامذة لبنان؟ وهل تلعب دوراً إيجابياً بهذا الأمر؟ أم انها تقوم بتربيتها الدينية والسياسية الخاصّة بها؟ هذه أسئلة مطلوب من الجميع التفكير فيها ، ويجب هنا على الدولة أن تقوم بدور الرعاية والمراقبة والإشراف على المدارس الخاصّة التي تساهم بتأمين النسيج الاجتماعي واللّحمة بين أبناء البلد .

بالنسبة إلى التنمية المؤسّساتية ، هناك الكثير من المشاريع في الوزارة لمكننة المعلومات المتعلقة بالتلاميذ والمدارس والإدارة ، مما يمكّن الوزارة من الاطلاع على مؤشّرات الواقع التربوي واستخلاص العبر والتوجهات المناسبة . ويبقى كل هذا رهناً بالإدارة التربوية للوزير والحكومة .

زيادة في الخطط وتراجع في التعليم*

إن مبدأ حرية التعليم الذي كفله الدستور اللبناني ، أتاح لمؤسّسات التعليم الخاص ، المعبّرة بنسبة كبيرة عن النسيج الاجتماعي بمختلف مكوناته ، أن تتقدّم وتتطوّر وتبرز في بعض الأحيان نوعية متقدّمة . في المقابل ، تعتبر بعض الدراسات أن هذه المؤسّسات كرّست الفرز الطائفي والانقسامات العمودية فيما بين اللبنانيين وأبعدتهم عن المواطنة . . .

ومن جهة أخرى ، فإن عدم قدرة التعليم الرسمي بمختلف مراحل ومستوياته وأنواعه ، لم تُدخله في تنافس جدّي مع التعليم الخاص ، خصوصاً وأن الأحداث المستمرة منذ العام ١٩٧٥ ساهمت في تردّي أوضاعه ، فضلاً عن أن السياسات التربوية الرسمية ، التي عبّر عنها في الخطط والاستراتيجيات والقرارات والتشريعات والانخفاض المتزايد لموازنة التربية والاعتماد فقط على الدول المانحة والمساعدات الخارجية ، لم تخفف من هذا التردّي . وبهذا الشأن ، ألا يُعتقد أن عدم وصول هذه الخطط إلى حيّز التنفيذ ، يعكس فشل هذه السياسات الرسمية في اتخاذ قرارات حازمة لصالح التعليم الرسمي ؟

إن نجاح أي مقارنة علمية هي في تشخيصها للأمر الواقع واستشراف الحلول والمعالجات ومعرفة مدى ملاءمتها وقابليتها للتنفيذ والاستجابة ،

* تعقيب د. عماد سماحة على الورقة الأساسية (استاذ جامعي).

بالتزامن والتّرافق مع تطور البنية السياسيّة والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع والدولة . وإذا لم تستطع هذه المقاربة تحقيق هذه الشروط تصبح عندئذٍ مجرد إعلان «للنوايا الحسنة والإرادة الخيّرة» .

إن أي خطة تربوية يجب أن تنظر إلى القطاع التربوي باعتباره قطاعاً منتجاً للموارد البشرية وهو قطاع يتكامل مع السياسات الهادفة لتنمية القطاعات الأخرى بهدف التنمية الشاملة . (على سبيل المثال إن الفقرة المتعلقة بالتعليم التي طرحتها ورقة باريس ٣ قد أدرجت في إصلاحات القطاع الاجتماعي . . .)

تعتبر الوثيقة أن التعليم المهني والتقني يتوافر بصورة مقبولة لكن نسب الالتحاق وعدد التلامذة فيه بقيت دون المستوى المطلوب . . . وبالرغم من أن التعليم المهني والتقني شهد نمواً في فترة التسعينيات ، إلا أن نوعية التعليم الرسمي لم تترافق بالنسبة ذاتها مع الطابع الكميّ التي شهدها هذا النوع من التعليم . ومن جهة أخرى ، فإن تأمين كتاب مدرسي مرجعي في التعليم المهني والتقني يشكّل ضماناً لتجانس اكتساب المعارف والمهارات .

في موضوع الأهلية المهنية ، يحتلّ موضوع إعداد المعلمين والأساتذة موقعاً أساسياً في تطور التعليم عموماً ، وقد بيّنت الأبحاث أهمية هذه المسألة . ومن جهتنا ، نعتبر أن غياب الإعداد الجامعي الموحد والمنتظم ، والاستمرار في سياسة التعاقد وغياب المعايير للإدارة التربوية واستمرار التدخلات السياسية في نقل المعلمين وغياب التخطيط لدمج المدارس المسماة (متعثرة) وعدم إيجاد البدائل لها ، كل هذه العوامل ساهمت ولا زالت في تهميش وتردي التعليم الرسمي .

في موضوع الاندماج الاجتماعي ، إن النظام التربوي والتعليمي المرتجى والذي من شأنه المساعدة على امتلاك المعارف من أجل التأسيس لمجتمع المواطنة وليس لتكريس مفاهيم «العيش المشترك والتعايش» ، التي تتطلب استيلاء مفاهيم وقوانين منسجمة مع مفاهيم الديمقراطية التوافقية والمحاصصة والتوازن الطائفي ، فهي المتناقضة مع متطلبات المواطنة التي تقوم على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء المجتمع الواحد ، فضلاً عن تقديم الفرص المتكافئة لجميع أفراد الوطن .

والسؤال الذي يمكن طرحه ، لماذا عندما تزداد الخطط والدراسات والاستراتيجيات التربوية الصادرة عن وزارة التربية ، يتراجع معها التعليم الرسمي بمراحله وأنواعه ومستوياته كافة؟ باعتقادي أن السؤال المطروح هو محور وجوه الإشكالية المطروحة وهو برسم القيمين على القرار السياسي ولدى القوى النقابية والسياسية التي تتحمل مسؤولية كبيرة بهذا الشأن .

إنتاج الطالب المعبّل والمصنّف*

إن نظاماً تربوياً يولّد حروباً أهليّة كل عدة سنوات يحتاج إلى علاج جدي ورؤية مستقبلية. إن كل ما طُرِح من إعداد خطط في وزارة التربية يجب الإسراع في تنفيذه ، لأنه في كل وزارة نسمع عن خطة وضعها الوزير وتناسى الخطة الماضية . ويجب علينا جميعاً أن نلاحق الخطط الموضوعه ، لأنه وفق ما تنهى إلينا أن ثمة خطط جيدة تنهض بمستوى التعليم في لبنان وتؤدي إلى تطوير هذا النظام التربوي .

بعد الحرب العالمية الثانية ، أعدت كل من ألمانيا واليابان نظاماً تربوياً أوصلهما إلى مراتب متقدّمة عالمياً . لم يكن ذلك النظام قائماً فقط على الرياضيات والكومبيوتر والثقافة ، بل على قيم الاندماج الوطني وعلى مروحة واسعة من القيم الإنسانية .

لقد ملّ الشعب اللبناني من كثرة الطّبّـاخين في المجال التربوي . عندما يأتي وزير جديد يغيّر مجموعة من المستشارين ويبدأ بوضع خطط جديدة .

إن التباعد بين المدارس الخاصة والرسمية في كل النواحي يشكل أزمة تربوية في لبنان ، وعلى وزارة التربية أن تعالج هذه النقطة المهمّة حتى نستطيع الوصول إلى نظام تربوي يؤمن التعليم للأجيال والرؤية المستقبلية للوطن ، لأن

* تعقيب د . حسين بدران على الورقة الأساسية (أستاذ جامعي).

النظام التعليمي يؤثر على بناء النظام السياسي الذي على أساسه يُحفظ الوطن وتحقق الأهداف .

في لبنان ١٨ طائفة ولكل طائفة رؤية وطريقة تعليم ، والمدارس الخاصة بشكل عام هي مدارس طائفية تؤهل الطالب ليصل إلى الجامعة مصنفاً ومعلباً . حتى على مستوى المدارس الرسمية فهناك نزعة مناطقيّة حيث تعدّ كل منطقة الطالب ليكون في تصنيف رسمته هي له .

في موضوع الاندماج الوطني ، كانت الجامعة اللبنانية أيام دراستنا تؤدي فعلاً إلى حالة من الانصهار الوطني ، حيث كنا من كل الطوائف في صف واحد . حالياً ، تسود بدعة الفروع وبدعة الشُعب حيث أصبح في كل منطقة فرع للجامعة . هذا مرض عضال ولا يمكن أن نصبح وطناً دون علاج هذا الموضوع التربوي ، ولا يمكن أن يتم الاندماج إلا بعد أن نؤسس لنظام تربوي يحاكي العصر والاندماج والانصهار بالإضافة إلى محاكاته للتطور العلمي والتكنولوجي . إن وضعنا الحالي يدعو للتشاؤم ، وإذا لم نلتفت إلى معالجة سريعة للشقين التقني والسياسي في نظامنا التربوي سيكون الوضع خطيراً .

كلفة عالية وإنتاج متدنٍ*

على أي استراتيجية تربوية أن تكون تحولاً إرادياً وبنويّاً وطويل الأمد في القطاع التربوي بغية تحقيق غايات وأهداف تربوية معينة ، إنطلاقاً من رؤية وفلسفة تربوية واضحة وتشكّل مظلة لهذه الاستراتيجية .

في المنطلقات الأساسية للوثيقة ، لم أجد كلمة فلسفة تربوية . مثلاً ما معنى حرية التعليم؟ هي كلمة مطاطة جداً ، ومفهوم مهم جداً وأساسي جداً ، إنما يجب تحديد معالمها . أين يظهر دور الدولة الفعلي في هذه الوثيقة؟ ولم نقل كيف نؤمن فعلاً تكافؤ الفرص؟ وهل هو يقتصر فقط على سنّ القوانين؟

بالنسبة إلى السياسة التربوية لم تُذكر كلمة سياسة تربوية إلا مرة واحدة في كل النص . ما هي خياراتنا على الصعيد الوطني؟ وما هي الأبعاد الوطنية؟

أنتقل إلى موضوع أكثر تحديداً وهو موضوع النمو الاقتصادي . عندما نقول أننا نريد من القطاع التربوي أن يحقق النمو الاقتصادي ، فمن الأفضل أن نستبدل كلمة النمو الاقتصادي بالتنمية المستدامة ، لأن التنمية المستدامة تركز على الاقتصاد والاجتماع والقيم والفلسفة وعلى كل الأطر الأساسية التي تحقق فعلاً التوازن الفعلي والتنمية الفعلية .

* تعقيب د. تيريز الهاشم طريبه على الورقة الأساسية (مديرة كلية التربية - الفرع الثاني).

من جانب آخر ، على القطاع التربوي أن يطور قطاعات سوق العمل . فلو قلنا أن القطاع الزراعي عندنا مختلف جداً ولا يحتاج إلى مهندسين زراعيين ، فهل نغلق كليّات الهندسة طالما أن سوق العمل لا يحتاجهم؟ إن هؤلاء المهندسين يغادرون إلى الدول العربية ودول الخليج ويعملون هناك بينما لبنان هو أول دولة زراعية في المنطقة ولا يوظف في هذا المجال .

بالنسبة للموضوع المالي ، فلم تتم معالجته بما يتناسب مع حجم وأهمية هذا القطاع . نحن نعالج موضوع استراتيجية لقطاع حيوي وأساسي والجميع يعرف أن كلفة التعليم في لبنان هي من الأعلى في العالم مقارنة بالنتائج الفردي ومقارنة بفعالية متدنية جداً .

الدولة تموّل التعليم الرسمي وتموّل التعليم الخاص وتموّل التعليم المجاني . لذلك يجب إعادة النظر في هذا الموضوع ، ويجب أن نحدّد المسؤولية . إذا قلنا أننا في دولة رأسمالية مما يعني حرية التعليم ، فهذا لا يعني أبداً غياب مسؤولية الدولة في تمويل التعليم ، لأن ما نشهده في دول الغرب وفي الدول الصناعيّة وفي الدول الأكثر رأسمالية أن مسؤولية الدولة شبه كاملة في تمويل التعليم .

نحن نفتقر إلى المحاسبة والمساءلة والرقابة إن على صعيد المدرسة أو على الصعيد العام . لا يمكن أن نضع استراتيجية للتعليم بدون رؤية اقتصادية وبدون استراتيجية اقتصادية واجتماعية ، لأنه على أي أساس نريد أن نخطط للتعليم العالي إذا لم نكن نعرف إلى أين نوجه الاقتصاد . نحن مع الاقتصاد الحرّ والتعليم الحرّ ، إنما يجب أن تكون لدينا رؤية اقتصادية ورؤية اجتماعية ، ومن ثم يكون القطاع التربوي هو الرافعة والدافع الذي يحوّل هذه الرؤية إلى حقيقة .

الاستفادة من القطاع الخاص بدل تهميشه*

إن استبعاد القطاع الخاص من مناقشات إعداد الاستراتيجيات التربوية المطروحة للبحث ، هو أمر غير مفهوم ، رغم اعتراف الوثيقة نفسها بدوره وأهميته في التربية والتعليم الوطنيين ، إن من حيث عدد طلابه ، أو من حيث قدرته الإنتاجية في هذا المجال . ونظن أنه قد يساعد على نقل تجربة النجاح في القطاع الخاص إلى العام .

إن البحث عن زيادة التعليم الرسمي في لبنان ، هو أمر أساسي ليس فقط لأثره في تطوير وتوحيد المجتمع ، بل أيضاً ، ليشكل بوصلة الاتجاه الوطني للتعليم الخاص ، فضلاً عن تشكيله حافزاً لتطوير التعليم بمجمله ، من خلال أعمال المنافسة الجادة المسؤولة .

يجب الإشارة صراحة إلى مسؤولية الدولة عن تأمين التعليم وعن تأمين جودته - من دون أن يعني ذلك تأمينه عبر التعليم الرسمي حصراً- لكن دائماً على أساس تكافؤ الفرص وكفاية التعليم ، وشموله شرائح المجتمع كافة .

في موضوع الاندماج الاجتماعي من المفيد الإشارة إلى أن انعدام أو ندرة الحراك الاجتماعي العمودي ، إنما يرجع بالدرجة الأولى ، إلى طبيعة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي المهيمن في البلد ، وبالتالي لا يجوز الحكم

* تعقيب د. حسين جمول على الورقة الأساسية (أستاذ جامعي).

على الجامعة اللبنانية الرسمية من خلال نسبة مساهمتها في هذا الحراك مقارنة بالجامعات الخاصة .

إن عنوان «رعاية الشّان العام» يحمل في طياته الكثير من المعاني التي تختزلها التجارب التربوية السّابقة والتي أفضت إلى تحقيق مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة بحجة هذه الرّعاية ، وهو ما يفترض بالضرورة ضبط هذا المعنى ، بما يكفل معه تحقيق المصلحة العامة على حساب المصالح الخاصة ، بحيث ينبغي تعديل هذا البند بما يحقق ذلك . إن دور الوزارة في التعليم الرسمي لا يقتصر على مجرد تسييره وتوفير متطلّباته البشرية والمادية ، بل يجب أن يتعداه إلى الاضطلاع بمهمة التّطوير والتّفعيل ، وزيادة قدرته التنافسية مع القطاع الخاص ، وتعزيز الثقة به ، فضلاً عن توسيعه بما يؤدّي إلى الاستفادة من إمكانياته في استيعاب أكبر قدر ممكن من الطلاب ، على أساس زيادة الإنتاجية مما ينميّ المواطنة بأبعادها الثلاثة المتمثلة بالانتماء الوطني والمشاركة المدنيّة والشّراكة الإنسانيّة .

إن عملية الإعداد التربوي يجب أن تستند دائماً إلى معايير علمية بحتة وبعيدة كل البعد عن الاستنساخية . وما تجدر ملاحظاته هنا أن كثيراً من الأساتذة التربويين الذين تعاقدوا مع المدرسة الرسمية كانوا في الأصل من أساتذة التعليم الخاص وكانت فاعليتهم في هذا التعليم مؤثّرة وبنّاءة . وكانت المدارس الخاصة تعاقدت معهم دون الخضوع لدورة إعداد تربوي . ومع ذلك ، فإن النتائج التي كانوا يحققونها في دائرة التعليم الخاص أفضل بكثير قياساً إلى التعليم الرسمي ، وهو ما يستوجب التأمّل والبحث عن أسباب أخرى . . لعل المشكلة تكمن في إدارة القطاع التربوي العام ودور عنصر الرقابة فيه فضلاً عن المحفّزات التي يقدمها القطاع الخاص لمعلّميّه وهو أمر تفتقده المدارس الرسمية . وهذا يمكن أن يشكّل جوهر المشكلة .

حوار ونقاش

بعد عرض الأمين لورفته والتعقيبات البحثية للمشاركين ، جرى نقاش مفتوح حول كل ما ذكر ، شارك فيه عدد من الباحثين والأكاديميين والتربويين . وما يلي إيجاز موضوعي لأهم نقاط هذا النقاش :

* بلغ الإنفاق العام ٦٠ مليار دولار على شكل ديون عدا المبالغ المدفوعة بدون دين . كانت التقديرات لكلفة خطة النهوض التربوي عندما أُقرت في بداية التسعينات مليار وثلاثمائة مليون دولار ، يعني ما يوازي (٣٪) من مجموع الإنفاق العام . إذن نحن راكمننا ستين مليار دولار من دون أن ندفع مليار وثلاثمائة مليون دولار لخطة نهوض تربوية . هذا يدل على أنه ليس هناك أي قرار سياسي في تنفيذ استراتيجية تربوية وطنية .

* لا يمكن القول أن التربية يمكن أن تصنع مواطناً أو السياسة يمكن أن تصنع مواطناً ، هناك تداخل بين السياسة والتربية لأنه لا يمكن أن نحقق الاندماج الاجتماعي أو الاستراتيجية الوطنية من دون أن يكون هناك ترابط بين هذين الشأين .

* عندما نتحدث عن مناطق الضاحية الجنوبية والشمال والبقاع فهي مناطق منكوبة تربوياً . فإذا أخذنا على سبيل المثال الخط الذي يمتد من الضاحية إلى خلدة غرباً فهناك حوالي ٨٠٠ ألف إنسان ، تحوي المدارس الرسمية فقط

حوالي ١٨ ألف طالباً منهم . وإذا أخذنا الإحصاءات المحليّة والدوليّة نجد أنّه على الأقل لدينا ٢٥٠ ألف تلميذ أعمارهم تتراوح بين ٣ سنوات و ١٨ سنة مع عدد قليل من مدارس الروضات .

* لم يساهم النظام التربوي القائم في إنتاج النّظام الطائفي وحسب ، بل أعاد إنتاج النظام الطّبقّي من عدة نواحي .

أولاً : في فرص التعليم ، حيث أعطينا التعليم الخاص ١٣ سنة من حق تعليم الروضات وكان على هذا المسؤولية الكبرى في التفاوت بين التعليم الرسمي والخاص .

ثانياً : في نوعية التعليم ، حيث تركنا أيضاً للتعليم الخاص أن يتفوق على التعليم الرسمي في المواد الإجرائيّة كالكومبيوتر واللغة الأجنبية وغيرها .

ثالثاً : أعطينا للطوائف حقّ إنشاء مدارسها من الروضات حتى التعليم الجامعي . وهناك حالياً ٤٨ جامعة حيث لكل طائفة جامعاتها ولكل حزب من كل الطوائف جامعتة بدون استثناء ، وكل هؤلاء ممثلون في النظام السياسي .

* في تجربة خاصّة بفعل بحث جامعي قام به المناقشين حيث زار عدداً كبيراً من المؤسّسات التربوية في بيروت - وليس في عكار أو في الجنوب - هناك في بيروت مدارس يجب أن تقفل لعدم وجود معايير الصّحة والسّلامة ، قبل التربية وقبل التعليم . نتكلم هنا عن مرافق صحيّة غير صالحة ، وعن أكوام النفايات داخل المدارس ، وعن معلمين يتبادلون الحصص . يخرج المرء من هذه التجربة بوجع كبير ويتساءل بألم كبير : كل هذه الخطط وكل هذه الاستراتيجيات من يستفيد منها؟

رد الأمين : يتم بعض الأحيان التعامل مع الوثيقة على أنها أطروحة جامعية وتنقصها هذه الجملة أو تلك . إنها وثيقة موجودة على الرّف منذ ثلاث سنوات وغير مقرّرة رسمياً ولا يوجد مجال لي أو لغيري أن يعدّل فيها .

في موضوع التعليم في لبنان ، هل ما ناقشناه هو كل القضايا أم أن هناك قضايا أهم؟ هول يجب أن نأخذ هذه الخيارات أو غيرها؟ إن تشتت التعليم الرسمي وازدهار التعليم الخاص وموضوع الجودة التربوية هي قضايا تؤثر على بعضها ، ولا بد من التّفكير فيها من منظور جديد . إن التّفريع في الجامعة اللبنانية زاد الفرص الدراسية لكنه ضرب النوعية والمواطنة والاندماج الاجتماعي . إنه مشهد مخزي أن نفتح كلية للعلوم في عكار وأخرى في بنت جبيل . لماذا لا يكون المشهد أن نفتح جامعة في طرابلس وفي النبطية ونؤمن فيها مساكن للطلاب ومختبرات ومكتبات ، فيأتي طلاب عكار والجنوب وينالون تعليماً بجودة عالية .

من جانب آخر قد نُسأل : ما هي السياسة التربوية؟ هي ما يجري وما لا يجري ، ما يُقرّ وما لا يُقرّ ، ما يُسكت عنه وما يُقال فيه . أنا أظن أن لبنان لن يشهد استراتيجية فعلية إذا لم يكن هناك اتجاه سياسي ضابط للبلاد . كل الوثائق التي وُضعت ، كمثل هذه الوثيقة ، سوف توضع على الرّف لأن هناك خلافات جوهرية حول أمور أساسية في البلد ، بما في ذلك النّظام التربوي . لذلك أنا أعتقد أن الوثيقة وُضعت في ظروف جعلتها لا تجد مرجعيّتها السياسية .

على مستوى المعلّمين ، أنا أطلب بالفهم الملائن أن يُعيّن هؤلاء من حملة الشهادات التربوية ، سواء من الجامعات الخاصة أو الجامعة اللبنانية . تماماً كما تفعل الدولة عندما تعيّن رؤساء الدوائر والقضاة والمحاسبين من خريجي

الجامعات وتجري لهم مباريات . أنا أسأل المدافعين عن كلفة التربية ، أين يذهب خريجو هذه الكلية منذ عشرين سنة؟ إلى القطاع الخاص . إن كلفة التربية هي أفضل مكان لإعداد المعلمين ، لكن القانون ينصّ على حملة الإجازة أو ما يعادلها . هناك ١٢ جامعة في لبنان تُخرِّج حملة إجازات ، فليات هؤلاء إلى التعليم الرسمي . لماذا تُخرِّج الجامعة اليسوعية أو الجامعة الإسلامية جامعيين لأماكن معينة فقط ، والجميع يعرف ما هي هذه الأماكن .

رد الخطيب : أودّ أن أوكدّ أن هذه الاستراتيجية لا يمكن أن تكون وثيقة للوافق الوطني . هي عبارة عن محاور ستعمل عليها وزارة التعليم العالي انطلاقاً من تشخيص لواقع ، وصولاً إلى توجهات متعارف ومتفق عليها عالمياً . إنها مجرد وثيقة أعدتها الهيئة وقامت الوزارة بتبنيها وإرسالها لمجلس الوزراء الذي لم يعتمدها إلى الآن .

أمّا القول أن خطة الوزير منيمنة قد شوّهت الاستراتيجية ، فيكفي قراءة العناوين والمحاور في الخطة لنعرف أنّها نفسها التي وردت في الاستراتيجية ، وبالتالي لتأكد أن هذا القول غير صحيح . وربما حصل الاشتباه هنا في أن الوزارة قامت بتحليل المعطيات بطريقة أخرى .